الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/36/174
30 April 1981
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٩٨ من القائمة الأولية *

التقارير المالية والحسابات ، وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تنظيم مجلس مراجعي الحسابات وممارساته الفنية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة تقرير فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنظيم مجلس مراجعي الحسابات بالامم المتحدة وممارساته الفنية ، وقد أعده الفريق عملا بأحكام مقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠٣ المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ .

* A/36/50 .

Digitized by UNOG Library

كتاب الاحالـة

١٠ آذار/مـارس ١٩٨١

سيـــدى ،

أتشرف بأن أحيل اليكم ، عملا بأحكام مقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠٣ تقرير فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنظيـم مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة وممارساته الفنية .

وتفضلوا ، سيادتكم ، بقبول فائق الاحتـــرام .

(توقيع) هـ . بيشـــار
رئيس الغرفـة العامـة
لمراجعة الحسابات في هولندا
ورئيس فريق مراجعي الحسابات الخارجيين

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة
مدينة نيويورك

٠٠/٠٠

Digitized by UNOG Library

تقرير فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الى الجمعية العامة بشأن تنظيم مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة وممارساته الفنية

١ - اتخذت الجمعية العامة في جلستها العامة ٤٦ المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩، وبناء على توصية اللجنة الخامسة (١)، المقرر ٣٤/٤٠٣، الذى أحاطت فيه علما بالمقترحات الواردة من حكومة كندا (A/C.5/34/L.3) بشأن تغيير ترتيبات المراجعة الخارجية لحسابات الامم المتحدة، والتمست من فريق مراجعي الحسابات الخارجيين، تقديم آرائه حول تنظيم مجلس مراجعي الحسابات بالأمم المتحدة وممارساته الفنّية. واعتقادا من الفريق أن الجمعية العامة لم تقصد أن تطلب من الفريق الاضطلاع بدراسة مباشرة عن ممارسات المراجعة الحالية التي يأخذ بها المجلس، فقد كان الاستعراض الذى قام به الفريق في دورتيه العاديتين ٢١ و ٢٢، بالضرورة مقيّدا. وعند النظر في الاستجابة لطلب الجمعية العامة، استعرض الفريق وناقش الوثائق التي قدمتها الحكومة الكندية للجمعية العامة وحصل على تعليقات أعضاء مجلس مراجعي الحسابات. واسترعى الفريق الانتباه الى أن عضويته الحالية، وهي سبعة أشخاص، تشمل كلا من المراجع العام للحسابات في كندا والأعضاء الثلاثة لمجلس مراجعي الحسابات.

أولا - معلومات أساسية

٢ - وفي ١٩٧٦ كلف المراجع العام للحسابات في كندا اثنين من الخبراء الاستشاريين لاجراء دراسة عن دور كندا ومسؤولياتها الفنية بوصفها عضوا في مجلس مراجعي الحسابات. وطلب العضوان الآخران بالمجلس من المراجع العام للحسابات في كندا أن يعرض توصيات الخبيرين الاستشاريين على المجلس. ونتيجة لذلك، أدخل المجلس تغييرات في ترتيبات المراجعة بغية تحسين أساليب المراجعة وتوسيع نطاقها؛ وتشمل هذه التغييرات انشاء لجنة لعمليات المراجعة، وتتألف من مدير عام وثلاثة مديرين بالمراجعة الخارجية، وذلك لتخطيط ومراقبة عمليات مراجعة الحسابات، ولادماج استخدام الموظفين من المكاتب الوطنية لمراجعة الحسابات التابعة للأعضاء الثلاثة للمجلس. وفي حزيران/يونيه ١٩٧٨ عهد المراجع العام للحسابات في كندا لنفس الخبيرين الاستشاريين، مع موافقة العضوين الآخرين بالمجلس، وهما

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والثلاثون، البند ٩٦ من جدول الأعمال، الوثيقة A/34/586، الفقرة ١٣.

Digitized by UNOG Library

المراجعان العامان للحسابات في غانا وكولومبيا ، باستعراض التقدم المحرز منذ ١٩٧٦ ، ولاستعراض أثر نظم الأمم المتحدة وممارساتها فيما يتعلق بالتعيين ومدة عضوية رئيس مجلس مراجعي الحسابات وأعضائه في استمرار الممارسات الفنية وزيادة تحسينها ، ولدراسة ماينبغي اتخاذه من خطوات أخرى لتحسين فعالية المجلس في الاضطلاع بولايته . وأقرّت الاختصاصات في جلسة خاصة للمجلس حيث تألفت عضويته من المراجعين العامين للحسابات في بنغلاديش وغانا وكندا . وذكر الخبيران الاستشاريان في تقريرهما أن التغييرات التي أدخلت في عام ١٩٧٦ ، كانت عموما ذات أثر طيب في اطار التنظيم القائم ، وهي تتيح أساسا رائعا للمزيد من التحسين . وأوصى الخبيران بتغييرات أخرى تستهدف في رأيهما توسيع مجال المشاركة ، وضمان المزيد من الانسجام ، فضلا عن أنها تتسق مع أرقى المستويات المتاحة للمراجعة المعاصرة للحسابات . وفي ذلك الوقت ، لم يؤيد المجلس في مجموعه توصيات الخبيرين الاستشاريين . وبعد ذلك ، وبناء على اقتراح من العضوين الآخرين بالمجلس ، أخذت كندا زمام المبادرة بعرض المقترحات على اللجنة الخامسة في مذكرة شفوية مؤرخة في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ (A/C.5/34/L.3) .

٣ - وفيما يلي موجز المقترحات الرئيسية :

(أ) يقوم باجراء مراجعة حسابات الأمم المتحدة مراجع عام دائم يقوم هو بتعيين موظفيه ويرفع تقاريره الى الجمعية العامة ؛

(ب) ينبغي توسيع نطاق مجلس مراجعي الحسابات ، وتغيير دوره ، بحيث يتحول المجلس من هيئة تتولى المباشرة الفعلية لمراجعة الحسابات الى " لجنة لمراجعة الحسابات " نيابة عن الجمعية العامة ؛

(ج) تنبغي زيادة توسيع نطاق مراجعة حسابات الأمم المتحدة بحيث تشمل ، حسب الاقتضاء ، الاقتصاد والكفاءة والفعالية في انفاق الامم المتحدة .

٤ - وترى الحكومة الكندية ان تعيين مراجع عام دائم ليحل محل مجلس للمراجعين متغير العضوية والاساليب ، من شأنه أن يجعل نهج مراجعة حسابات الامم المتحدة أكثر ترابطا . فهي تتصور المجلس الموسع لمراجعي الحسابات أو لجنة مراجعة الحسابات كهيئة تمثيلية من الخبراء تستعرض ترتيبات مراجعة الحسابات وتقاريرها وتعفي اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية من مسؤولياتها المتصلة بمراجعة الحسابات . كذلك ترى أن التوسيع المقترح لنطاق مراجعة حسابات الامم المتحدة يسهل منه تعيين موظفين دائمين يعملون تحت اشراف مراجع عام للحسابات وبالاشتراك مع لجنة مراجعة الحسابات . وفي رأى الحكومة الكندية ان مقترحاتها تتيح فرصة لتدريب وتطوير الموظفين من الدوائر الوطنية لمراجعة الحسابات في شتى أنحاء العالم ، وتجعل بامكان مزيد من الدول الاعضاء أن تشترك في عملية مراجعة الحسابات بتقديم مرشحين من دوائرها الوطنية للعمل في هيئة موظفي المراجع العام للحسابات .

Digitized by UNOG Library

٥ - وقد قدم مراجع الحسابات العام في كندا ، بوصفه عضوا في الفريق ، مزيدا من المعلومات والاقتراحات عن كيفية العمل والترتيبات المقترحة :

دور لجنة مراجعة الحسابات

من الامور الأساسية الادراك أن دور ومسؤوليات لجنة مراجعة الحسابات المقترحة سوف تكون مختلفة تماما عن دور ومسؤوليات مجلس مراجعي الحسابات الحالي . فمجلس مراجعي الحسابات هو مراجع خارجي للحسابات يملك مسؤولية تنفيذية تامة عن سير مراجعة الحسابات ونتائجها . وتكون نتائجه وتقاريره موضع الاستعراض من جانب لجان الأمم المتحدة المكلفة بتلك المهمة ، بالنيابة عن الحكومات الأعضاء ، ثم ، في النهاية ، من جانب الجمعية العامة نفسها . أما لجنة مراجعة الحسابات المقترحة فلن تكون لها مسؤولية تنفيذية عن مراجعة الحسابات وانما ستعمل كجهاز استعراضي بالنيابة عن الحكومات الأعضاء وتكون مسؤولية تخطيط مراجعة الحسابات وتنظيمها ومراقبتها على عاتق المراجع العام للحسابات المقترح للأمم المتحدة وحده . على أن اللجنة ستناقش مع مراجع الحسابات العام نطاق وخطط مراجعته للحسابات لكي تطلع الجمعية العامة على مدى كفاية المراجعة وامكانية قبول الميزانية ذات الصلة ؛ وسيكون عليها أن تتلقى تقارير مراجع الحسابات العام وتنظر في التدابير الواجب اتخاذها بناء على هذه التقارير وتروج لهذه التدابير . ولهذه الأغراض فانها تحتاج الى الاجتماع مرة كل عام على الأقل .

عضوية لجنة مراجعة الحسابات

تتألف اللجنة من ممثلين على مستوى عال لعدد من الدول يتراوح بين ١١ و ١٦ دولة ، يكون منهم ، حيثما أمكن ذلك ، المراجعون العامون للحسابات في هذه الدول .

دور المراجع العام للحسابات

يقدم المراجع العام للحسابات تقريره الى الجمعية العامة . وعند قيامه بمراجعة الحسابات يكون مستقلا من الناحية السياسية ومن ناحية استخدام خبرته الفنية ورأيه ، ولكن يفترض فيه أن يناقش مع لجنة مراجعة الحسابات خططه العامة لمراجعة الحسابات ونطاق هذه المراجعة ليثبت أنها تفي بشروط الجمعية العامة .

الموظفون العاملون مع مراجع الحسابات العام

المراجع العام للحسابات يقرر اسماء من سيقوم بتوظيفهم . وعليه أن يراعي التمثيل الجغرافي قدر الامكان عمليا ، ولكن دون التقيد بمسألة نظام الحصص . وأما الحاجة الى المرونة والتناوب بالنسبة لموظفي مراجعة الحسابات فيمكن تلبيتها باستخدام عمليات الاعارة

Digitized by UNOG Library

والتعاقد لمدة محدودة . لم يقصد الخبراء الاستشاريون في تقاريرهم أن يكون توظيف الموظفين قاصرا على مراجعي الحسابات المؤهلين كمحاسبين تجاريين ؛ فهم يعترفون بكفاءة مراجعي الحسابات الذين تدربهم الادارات الوطنية لمراجعة الحسابات ، وبالحاجة ، في المراجعة الشاملة للحسابات ، الى تخصصات أخرى غير المحاسبة .

مراجعة حسابات الوكالات المتخصصة

لم يكن القصد من المقترحات المساس باستقلال المراجعة الخارجية لحسابات الوكالات المتخصصة . فاتساق معايير مراجعة الحسابات المطبقة على كل وكالات الأمم المتحدة هو هدف يتحقق بعمل فريق مراجعي الحسابات الخارجيين الذى سيكون مراجع الحسابات العام للأمم المتحدة أحد أعضائه .

ثانيا - آراء فريق مراجعي الحسابات الخارجيين

٦ - يلاحظ الفريق ان تقرير الخبراء الاستشاريين الذى أدى الى مقترحات الحكومة الكندية لم يتضمن الا بيانات محدودة عن الممارسات الفنية لمجلس مراجعي الحسابات في السنوات الأخيرة . على ان الخبراء الاستشاريين أنفسهم سجلوا انه كان هناك تحسن كبير في مستوى مراجعة الحسابات منذ عام ١٩٧٦ ، وقد كان هناك في الآونة الأخيرة تعليقات في اللجنة الخامسة حول الأعمال القيّمة التي يقوم بها المجلس .

٧ - وعلى أساس الافتراض ان مجلس مراجعة الحسابات سيستمر مكونا من مراجعين عامين للحسابات يتمتعون بالخبرة ، مع دعم كاف بالموظفين ، فان الفريق لا يرى أى سبب يمنع من احراز مزيد من التقدم وفقا للخطوط التي بدأت عام ١٩٧٦ . ومن جهة أخرى ، فان معظم أعضاء الفريق لا يرون أى سبب مبدئي يمنع من امكانية تطوير مقترحات الحكومة الكندية بحيث توفر نظاما جيدا لمراجعة الحسابات في الأمم المتحدة ؛ فهي توفر تنظيما موحدا ومستمرا للاضطلاع بمراجعة الحسابات ، وأن يكن التأكيد غير الضرورى على تدريب مراجعين للحسابات من البلدان النامية قد يحد من فعاليته .

٨ - ويقترح الفريق أن تأخذ الجمعية العامة في اعتبارها ، لدى النظر في النهج الذى سيتبع ، العوامل التالية أيضا :

(أ) مادام الخبراء الاستشاريون قد وجدوا ان التغييرات التي اقترحوا سابقا ادخالها على ترتيبات مراجعة الحسابات تعمل جيدا ، فهل يمكن ادخال أى تغييرات مرغوب فيها ، عن طريق المزيد من التطوير للنظام القائم ؛ لا يبدو أن القواعد والأنظمة ذات الصلة تمنع مثل هذه التطورات .

(ب) هل الافتقار الى الاستمرارية في مجلس مراجعي الحسابات ، وهو أمر ممكن وقد

Digitized by UNOG Library

يؤثر على مستوى مراجعة الحسابات ، قد يكون مشكلة من الناحية العملية : يلاحظ الفريق انه قد كان هناك ثلاثة تغييرات في عضوية المجلس في السنوات الأربع الماضية ، وأما قبل ذلك فقد كان هناك بصورة عامة درجة عالية من الاستمرارية . ويود الفريق أن يشدد على أهمية تفادى كثرة التغييرات خلال فترة قصيرة .

(ج) ان أية ترتيبات لتعيين مراجع عام دائم للحسابات وموظفيه يجب أن تضمن ألا ينتقص استقلاله بشروط تعيينه أو بالقيود على ميزانيته أو يكون موظفيه من موظفي الأمم المتحدة ؛ وألا يصبح المراجع العام للحسابات من الناحية العملية ، مراجعا داخليا بدلا من مراجع خارجي للحسابات : ويرى الفريق ان هذه الشروط هي شروط أساسية لنجاح الترتيبات المقترحة . وهو يلاحظ ان استقلال وظيفة المراجعة الخارجية للحسابات مضمون في الترتيبات الحالية .

(د) ومن المرغوب فيه تقييم التكلفة المحتملة للنظام المقترح لمقارنته مع تكلفته في الترتيبات الحالية ، ولكن الفريق غير قادر على القيام بذلك على أساس المعلومات المتوفرة لديه في الوقت الحاضر .

(هـ) مدى ملاءمة الترتيبات الجديدة المقترحة في بيئة الأمم المتحدة بالذات ، مع ملاحظة أن تعيين مراجع حسابات عام دائم للامم المتحدة يكون خروجا على الممارسة المتبعة وهي ايكال مراجعة حسابات معظم مؤسسات الأمم المتحدة الى مراجعين وطنيين من الدول الأعضاء في هذه المؤسسات .

(و) الآثار المترتبة على انشاء لجنة لمراجعة الحسابات بالنسبة للجان الأمم المتحدة الأخرى مثل اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : لا يستطيع الفريق أن يقدم المشورة بخصوص هذه المسألة .

Digitized by UNOG Library